

مقدمة

قطع العالم اليوم أشواطاً كبيرة نحو التقدم من خلال ما توصل إليه الإنسان من تطور في شتى مجالات الحياة، و نتيجة لهذا بدأت فكرة العولمة تسود الفكر الإنساني مما جعل الإنسان يعيش في قرية كونية صغيرة تقاربت فيها أبعاد الزمان و المكان و اتسعت علاقات الترابط و التأثير. فأصبحنا نرى سلعا تأتينا من أطراف الأرض و أسواقا عالمية بالغة التشابك ببعضها و تجارة دولية تتم عبر شبكات عالمية بالغة التطور إلى غيرها من الإنجازات التي حققت و أخرى ما زال يطمح في تحقيقها.

وفي المقابل فقد دفعت البشرية لقاء هذا الرقي غالبا، فالتطور في الإنتاج كان ثمنه استعمال الطبيعة للتخلص من مخلفات النشاط الإنتاجي و استنزاف مواردها. و التطور في الوسائل الحربية دفعت ضريبته الدول المستعمرة و لعل ابلغ مثال ما يعانیه الشعب العراقي و الفلسطيني من جراء الحرب، من أمراض و تراجع في الاقتصاد و آثار بيئية باهضة التكلفة. و تفوق الدول الصناعية على الدول النامية كان مقابله السيطرة عليها و جعلها مراكز لرمي النفايات، و يعتبر انتشار الأمراض الخطيرة و ظهور أمراض جديدة لم تعرف من قبل مثل السارز الذي حصد العديد من الأرواح في القارة الآسيوية ضريبة أخرى للتطور. فقد قادت نشاطات الإنسان عبر الزمن إلى إضعاف العلاقة بينه و بين بيئته، و أضحت تلوث البيئة و استنزاف مواردها يهدد الحياة بأسرارها من خلال الخلل الذي حدث بالتوازن البيئي. فالإنسان تحرك بمنطق تحقيق المنافع و إسعاد نفسه على حساب الطبيعة و دون وعي للآثار الجانبية لمخلفات نشاطه و مكانة البيئة التي يعيش فيها و أدى كل هذا إلى ظهور الفساد الذي أشار إليه عز وجل في قوله: " **ظَهَرَ أَفْسَادٌ فَنِيْرًا وَأَبْحَرُ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُنذِقَهُمْ بِعَضِ الَّذِي عَمَدُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** " سورة الروم آية 41

و منذ وقت قريب ومع تزايد ضغط الإنسان على بيئته، ونمو معدلات فساد البيئة تزايد اهتمام العلماء و المفكرين بمسائل البيئة إلا أن الإسلام يعد أول من اهتم بذلك حيث نوه القرآن الكريم في العديد من الآيات إلى ضرورة حماية البيئة و الحفاظ عليها، و تزامنا مع هذا الوعي و الاهتمام ظهرت الدراسات البيئية التي تعد من ابرز التطورات العلمية في الوقت الحاضر وأضحت اقتصاديات الموارد و البيئة من أهم الموضوعات التي تلقى اهتماما دوليا و محليا على الصعيدين الرسمي و الأكاديمي ذلك لان الموارد الطبيعية أصبحت مهددة بالنفاد نتيجة الاستخدام الزائد عن الحدود المثلى مما يهدد حرمان الأجيال القادمة منها و لذلك من

الضروري فرض بعض القيود للمحافظة على بيئة أكثر استقرارا و خاصة فيما يخص تمويل بعض المشاريع التي أصبحت تهدد البيئة في كيانها.

و تعتبر مشكلة البيئة من أحدث و اخطر المشاكل التي يعاني منها إنسان العصر الحديث خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لدرجة أنها حلت محل المشاكل التقليدية، وقد تنبه الرأي العام في هذه المجتمعات إلى الآثار الضارة لزيادة التلوث البيئي و دق ناقوس الخطر من خلال العديد من الملتقيات و الاجتماعات حتى أصبحت هذه المشكلة مصدر قلق حتى للمواطن العادي.

أما الدول النامية فمشكلتها مزدوجة فهي تعاني من مشاكلها الاقتصادية التقليدية من جهة ومشاكل بيئية عند تنفيذ برنامجها التنموي من جهة أخرى، و هذا ما فرض عليها عبئا إضافيا عليها مواجهته من خلال محاولتها نهج نهجا جديدا من اجل التنمية و الحفاظ على سلامة البيئة ، وقد انعكست هذه التطورات أيضا على منظمة الأمم المتحدة التي عقدت أول و أهم مؤتمر عالمي للبيئة و التنمية عام 1992 ب ريو دي جانيرو بالبرازيل الذي جاء بعد صرخات مدوية تفر بانحطاط بيئي لا يعرف حدا ليقف عنده، وقد أعلن وعلى نطاق واسع بان جودة البيئة وسلامة الاقتصاد مرتبطان ببعضها البعض و هما توأمان لا ينفصلان و خرج المؤتمر بإجماع عام على ضرورة التنمية المستدامة ووضع أسس لها وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة استخداما اقتصاديا وشاع استعماله عام 1987 على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية و ذلك عندما طالبت هذه الأخيرة بتحتمية تحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل مما ابرز الحاجة إلى معالجة حتميات التنمية و البيئة. ولذلك راحت الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) تفرض قيودا تمويلية على الدول الأقل محافظة على البيئة، و الحال كذلك في الجزائر حيث ساهمت هذه المؤسسات الدولية في تمويل بعض المشاريع من اجل تحويلها إلى مشاريع بيئية.

و بالنظر إلى حداثة الموضوع و في ظل بيئات مهددة بالزوال و اقتصاد عالمي بالغ الضخامة و متزايد في النمو نطرح التساؤل التالي:

- هل يمكن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة بحيث يتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل؟ ما هي القيود التمويلية لتنمية بيئية تضمن استمرار الحياة؟

ومن هنا نستطيع طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يقضي علم الاقتصاد نظرة تبرر تشجيع تدمير البيئة؟

-
- ما هي الصيغ التمويلية البيئية؟
 - هل تمثل حماية البيئة قيوداً للنمو؟
 - هل يمكن للمجتمعات الإسراع في عملية التنمية دون زعزعة البيئة؟
 - ما هي الدرجات المتلى لحماية البيئة؟
 - ما هي السياسات و التغييرات المطلوبة في قواعد التنمية من اجل الحد من الخسارة البيئية؟
 - ما هو الدور المطلوب من القطاع العام و الخاص في مجال التنمية المستدامة

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

- الإجابة عن التساؤلات السابقة.
 - التحول التدريجي للتنمية المستدامة لتصبح من الموضوعات الأكثر إلحاحاً على المفكرة الدولية و أصبحت الشغل الشاغل للمنظمات الدولية.
 - علاقة البيئة و الاقتصاد حيث إنهما متداخلان على نحو لا يمكن فصله إذ لا يمكن القيام بأي نشاط دون أن يكون له صلة بالبيئة حيث باتت قيود التمويل البيئية تحكم العديد من المشاريع الاقتصادية.
 - تزايد كم النفايات و درجة سميتها و ندرة الموارد و ما نتج عنها من مشكلات بيئية و اقتصادية مست العالم (جنوبه و شماله) و ما تحتاجه من جهود تنطوي على وجود دراسة لقضايا البيئة و الموارد ووضع منهج و تخطيط مستمر من اجل ترشيد صنع القرار التنموي و التعرف على الحلول المناسبة.
 - التطرق لهذا الموضوع يتيح زيادة الوعي بالقضايا البيئية ويساعد على بناء قواعد جماهيرية تساعد على إصلاح البيئة.
 - التعرف على التدايعات العلمية و الاقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة لان القليل من لديهم الخبرة في هذا المجال و التطرق لأراء الاقتصاديين و النظريات الجديدة.
 - أما الصعاب التي واجهتني أثناء عملة البحث فيمكن أن نوردتها باختصار:
 - حداثة الموضوع جعلت من الصعب تقسيم البحث بشكل منهجي .
 - قلة المراجع وعدم كفايتها و خاصة في مجال التمويل.
-

- الموضوع له أوجه متعددة : اقتصادية، قانونية، طبيعية واجتماعية تحتاج إلى الدراسة و الإلمام بمختلف الجوانب ، فمثلا التعرض لمشكلة التلوث الجوي تلزم عليك التعرف على الغازات المضرة و هذا بعيد عن مجال اختصاصنا.

- لم تتوفر لدي دراسات سابقة دكتوراه أو ماجستير تصب في مجال البحث. و للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأدوات الرياضية و الإحصائية من أجل إثراء الدراسة، حيث سنتطرق إلى المشكلات البيئية و البيئة في إطار الأنشطة الاقتصادية و مدى أهمية دراستها و إبراز الانعكاسات السلبية لها على الاقتصاد.

ثم نتعرض إلى التنمية المستدامة كتوجه إلى حماية البيئة و نحاول التركيز على جانب التمويل لأنشطتها و أهم السياسات المتبعة لتفعيلها. و من ثم نقوم بطرح حالة البيئة في الجزائر و أهم أسباب تدهورها و طرق التمويل المعتمدة و التي من شأنها أن تؤدي إلى تنشيط عملية تحسين البيئة في الجزائر و زيادة الكفاءة الاقتصادية وفق تنمية مستدامة.